

بعبته لزمه اعضاءه والواجب الحاكم فان غاب ولم يعلم كانه لا يطالب
 به وتبطل بوجت الكفيل والمكفول به دون المكفول له وان
 تكفل به الى شرطه فكم قبل الشرير وان قال ان لم او
 فكم به فعلى الف التبع عليه فلم يوافق به فبعبه الالف والكفالة
 بائنه والكفالة بالمال جائزة اذا كان دين صحيحا لا يصح بديل
 المكتبة والاعطية والامانات والحودد والقصاص والمكفول له ان
 شرط طالب الكفيل وان شرط طالب المصطفى ان شرطه غير مكفول
 الاصيل في حواله كما اذا شرط في الحواله مطالبه الجدي يكون
 كفالته ويجوز باء المكفول عنه غير امره فان كانت غير امره لم
 يرضع عليه وان كانت بامر فادى بجمع عليه وان طوب
 ولو لم شرطه ولازمه وان ادوى الاصيل او امره فبذلي

برى الكفيل

برى الكفيل وان ابر الكفيل لم يبره الاصيل وان اخرج الى
 تأخره الكفيل وبالعكس لا وان قال لطالب الكفيل برب
 ان من الما يرجع به على الاصيل وان قال ابر وانك لم يرجع
 تقع تعليق البراءة منه بشرط ونفع الكفالة بالاجبا المضمونه
 بنفسها كما يقض على رسوم الشراء والمقصود والمبيع فكذا
 والبيع بالمضمونه بغيرها كالمبيع والمرحون والبيع الاقبول
 المكفول له في المجلس الا ان قال بربين لو اشتهى بكفيل باعلى من له
 ففكفيل البرم نائب تبع وان قال لا يجتبه فيه اشتقاق المثل مع والبيع
 الكفالة على الميتة المثلن ويجوز تعليق الكفالة بشرط ملايم لشرط
 وجوبه بشرط قوله ما بايعت فلانا فعلى وبشرط استحسان الاستيفاء
 كقوله ان حرت الريح تقوم فلان فعلى او بشرط غير الاستيفاء كقوله

Copyright © King Fahd University